الادارة العامه للمنافسة

وزارة الاقتصاد الوطني

دوله فلسطين

State of Palestine

دَوْلَة فِلَسْطِيْن

المنافسة في فلسطين

لمحه تاريخيه

- تبنت السلطه الوطنية الفلسطينية سياسة السوق المفتوحه ونظام الاقتصاد الحر منذ نشأتها.
- تم توقيع عدد كبير من اتفاقات التجارة الحرة مع العديد من الدول مثل الاتحاد الاروبي وامريكا، وكندا وتركيا ودول الميركوسور " امريكيا اللاتينيه " والانضمام الى منظمه التجارة الحرة العربية الكبرى ويتم العمل على توقيع اتفاق تجارة مع الصين في الاونه الاخيرة وتعمل فلسطين في الوقت الراهن على تبني واعتماد قانون المنافسة كما تسعى فلسطين الان على التحضيرات للانضمام لمنظمه التجارة العالميه WTO.

يتبع »»»»

- تعمل دوله فلسطين على سياسه قانون المنافسة لتوفير القواعد والاطر الكفيله لحماية حقوق اطراف المعاملات الاقتصادية في المجتمع، والتي من خلالها نوفر رقابه فعاله على الاسواق، حيث ترتبط كفاءة عمل الاسواق بكفاءه الرقابه عليها والى ايجاد قانون للمنافسه كونه احد اهم اركان الرقابه على السوق وضع السياسات الملائمه لانضباط السوق واستقراره وقانون المنافسة هو احد اعمده نظام السوق الحر.

الخطوات العمليه التي تم انجازها حتى الان

- اجراءات حول مسودة قانون المنافسة

1. الخطوة الاولى للعمل على القانون كانت سنة 2003 وتم عرضها على المجلس التشريعي الفلسطيني.
2. تم مراجعته عدة مرات واعتمد ذلك على اولويات وسياسه كل وزير اقتصاد .
3. سنة 2010 تم اجراء مراجعه شامله لمسوده القانون بناء على تعليمات وزير الاقتصاد آن ذاك.
4. 2013 تم اجراء تعديلات للمرة الثانية وتقديمها الى مجلس الوزراء ((لغياب المجلس التشريعي في فلسطين)) بسبب الظرف السياسي . وتم تقديم مقترح لانشاء جهة تنفيذية مستقله.
5. لكن تم اعتماد الادارة العامه للمنافسة على هيكلية وزارة الاقتصاد داخل الوزارة بسبب قله الموارد الماليه.
6. تم ادراج مسودة القانون على جلسات مجلس الوزراء لعام 2013.

الخطوات العملية للادارة العامه للمنافسة

- شهر 9/2017 تم اقامة ورشة توعيه ومراجعه مسوده قانون المنافسة برعايه الاونكتاد وبتمويل من الاتحاد الاوروبي .
- 10/2017 بقرار من وزير الاقتصاد الوطني انشئت لجنة من ما يزيد عن 20 مؤسسة وطنية ذات علاقة منها (القطاع الخاص ، الوزارات ذات العلاقة ، مجلس الوزراء، القضاء الفلسطيني ، الجامعات جمعيات حماية المستهلك ، الجندر ،....الخ) تتولى مهمة مراجعة وتعديل مسودة القانون، تمهيدا لعرضة على الجهات التشريعيه بهدف الاعتماد .
- اللجنة بدورها انتخبت لجنة صياغة مصغره تتولى مسؤولية التعديلات وصياغة القانون ومناقشة ملاحظات اللجنة الوطنية واعادة صياغتها وادراجها على القانون وعرضها على اللجنه الوطنية لاعتمادها.

تعمل محاور العمل الحالي والمستقبلي

- انشاء قاعده بيانات للقطاعات الاقتصادية.
- رصد اي تجاوزات مخله بالمنافسة.
- نشر ثقافة المنافسة والتوعية بالقانون.
- تشجيع المنافسة في الاسواق.
- استكمال بناء الاقسام التنظيمية التابعه للادارة في الوزارة والمحافظات لانفاذ القانون
- تدريب وتأهيل العاملين في الادارة وفق ما امكن.
- متابعة آليات السوق وتطوير نظم المتابعه والرصد والمعلومات حول وضع المنافسة في السوق.
- الاندماج والتعاون على المستوى الدولي مع دول ومؤسسات دولية ذات علاقة مثل الامم المتحده (الاونكتاد، الاسكوا) الاتحاد الاروبي، الولايات المتحده، الجامعه العربية .. وغيرها.

اجراءات داعمة

- يتم تدريس قانون المنافسة لطلاب كلية الحقوق والاقتصاد كمتطلب اجباري في الجامعات الفلسطينة.
- رغبه ودعم المؤسسات الاهليه وجمعيات حماية المستهلك لتبني قانون المنافسه.
- يبدي القطاع الخاص رغبه قويه في تبني قانون للمنافسه في فلسطين.
- دعم صانعي القرار في هذا المجال وزير الاقتصاد ، ومجلس الوزراء، ومكتب الرئيس.
- هناك دعم دولي كبير لفلسطين في مجال المنافسة من قبل البرنامج الامريكي CLDP.
- البرنامج الامم المتحده الاونكتاد والجامعه العربيه في اطار منظمه التجارة الحرة العربيه الكبرى.
- المشاركه الواسعه من المؤسسات الفلسطينية المختلفه في عضويه اللجنه واعادة صياغه قانون المنافسة " اكثر من عشرون مؤسسه مشاركه .

ملخص

- تمت صياغه اول مسوده قانون للمنافسة عام 2003.
- تم العمل في ملف المنافسة مع برنامج الأوروميد من 2002 - 2007.
- تم إجراء التعديلات والتعديلات على مشروع قانون المنافسة 2010.
- تم إنشاء المديرية العامة للمنافسة بوزارة الاقتصاد الوطني عام 2013.
- تمت المشاركه شارك في برنامج منافسة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظمته الأونكتاد من 2015 إلى 2018.

- قام برنامج CLDP الممول من الولايات المتحدة الأمريكية تبنى سياسات قانون المنافسة في فلسطين من خلال دعم اجتماعات اللجنة الوطنية لمراجعه مسوده القانون وتوفير خبراء دوليين واقليميين وتم ترجمه مسوده القانون الى اللغه الانجليزيه.
- انتهت اللجنة الوطنية من العمل عام 2019.
- قدم وزير الاقتصاد الوطني المشروع إلى المجلس الوزاري لدخول العملية التشريعية الأولى في شهرسبتمبر 2019.
- قام مجلس الوزراء بعرض مسوده القانون على جميع المؤسسات والوزارات ذات العلاقة للدراسه وابداء الملاحظات عليه ، ونقوم الان باستقبال الملاحظات من كافة الجهات ودراستها .

شكرا لحسن استماعكم